الدرس الأول: مدخل عام لدراسة الأنظمة القانونية المقارنة

نتناول في هذا الدرس مدخل عام لدراسة الأنظمة القانونية المقارنة، فدراسة الأنظمة القانونية المقارنة يكتسي أهمية كبيرة خاصة في ظل تنامي العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين مختلف دول العالم، مما يقتضي معرفة أهم الأنظمة القانونية العالمية، فدراسة القوانين الأجنبية تساعد على الوقوف عند إيجابيات وسلبيات النظام القانوني الوطني وكذا إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل القانونية التي تصادفنا أثناء القيام بالأبحاث القانونية أو عند سن القوانين.

وتزداد هذه الأهمية مع العولمة والشمولية التي بدون شك لها تأثير على مستوى النظام القانوني المحلي، وعليه فمن غير المقبول أن تظل أنظمة قانونية كبرى دون اهتمام أو دراسة. ومن منطلق أنه لا يمكن أن نفصل ما بين دراسة القانون المقارن والأنظمة القانونية المقارنة فإنه من المهم أن نحدد في هذه الدراسة المفاهيم الأساسية لعلم القانون المقارن وعلاقته بدراسة الأنظمة القانونية الكبرى هذا من جهة. ومن جهة أخرى مادام أنه ليس من السهل دراسة كل الأنظمة القانونية العالمية، فإنه سنتناول أشهر الأنظمة القانونية ، المتمثلة أساسا في النظام القانوني الجرماني اللاتيني، والنظام القانوني الانجلوساكسوني و النظام القانوني الإسلامي.

مع ضرورة الإشارة إلى أن هذه العائلات ظهرت بعد عدة دراسات ، فقد حاول المهتمين بعلم القانون المقارن مثل RENE David و Adhémar Esmein و Camille Jauffret–spinosi إلى تصنيف نظم في شكل عائلات أو مجموعات قانونية من خلال تجميع النظم القانونية تحت مظلة أكبر تسمى العائلة القانونية، ولهذا الغرض تم اقتراح العديد من المعايير التي استخدمت فيها عوامل محددة

منها تاريخية أو إيديولوجية أو جغرافية، ومن أهم الفقهاء في هذا الشأن نذكر RENE David و Adhémar Esmein و Camille Jauffret-spinosi من فرنسا و الفقهين ZWEIGERT و KOTZ من ألمانيا.

والملاحظ أنه رغم أهمية دراسة الأنظمة القانونية المقارنة على المستوى الوطني والدولي إلا أنه لم يحظ بدراسات وافية سواء عندنا في الجزائر أو عند الدول العربية الأخرى،عكس الدول الغربية التي اهتمت كثيرا بهذا الميدان القانوني فهو محل اهتمام العديد من الباحثين .وهنا من المهم أن نقول بأن الغرض الأساسي من هذا الإهتمام ليس بريء فالدول الكبرى تسعى لتصدير نظامها القانوني و نقصد هنا أمريكا التي تسعى جاهدة لأمركة الأنظمة القانونية العالمية من أجل فرض السيطرة على مختلف دول العالم.

و في هذه السلسلة من الدروس لا نخوض في الخلفيات الفلسفية المرتبطة بمعطيات تاريخية وقانونية لحقيقة الصراع الموجود مابين العائلتين الأنجلوسكسونية والجرمانية اللاتينية، بل نكتفي فقط بطرح أهم الملامح المتعلقة بخصائص ومصادر و البنية القانونية لأشهر وأهم الأنظمة القانونية العالمية ،وهي مثلما ذكرنا النظام الجرماني اللاتيني والنظام الأنجلوسكسوني و النظام الإسلامي دون أن نهمل التطرق للمفاهيم العامة للقانون المقارن لتلاحمه الوطيد بدراسة الأنظمة القانونية.

و على هذا الأساس فإن خطة الدراسة تكون كالتالي:

- الفصل الأول: مفاهيم عامة حول الأنظمة القانونية .
- الفصل الثاني: النظام القانوني الجرماني اللاتيني.
- الفصل الثالث: النظام القانوني الانجلوساكسوني.
- الفصل الرابع: النظام القانوني الإسلامي.